

ورقة
أكتوبر
2010



عن المجتمع المدني والمجال العام الحالة المصرية

سلسلة الأوراق الشهرية لمنتدى البدائل العربي- الورقة (6)

أ. محمد العجاتي

منتدى البدائل العربي للدراسات
A.F.A. (www.afaegypt.org)
3 ش الشيخ المراغي العجوزة شقة 93
الجيزة- مصر
هاتف وفاكس +2- 33359852
Info@afaegypt.org



تعريف بالكاتب:

- المدير التنفيذي لمنتدى البدائل العربي للدراسات.
- ماجستير علوم سياسية من جامعة القاهرة.
- باحث في الحركات الاجتماعية والتطور الديمقراطي والعلاقات العربية شارك في العديد من المؤتمرات الدولية في هذا المجال.
- كاتب مقال بجريدة السفير اللبنانية وجريدة البديل.

عن الورقة:

يطرح كثير من الدارسين أن التوسع في نشاط المجتمع المدني في أنحاء كثيرة من العالم العربي في العقود الأخيرة على أنه مدعاة للتفاؤل بشأن فرص المنطقة في التحرر السياسي والتحول الديمقراطي . إذ يقولون بأن "تطوير المجتمع المدني خطوة حاسمة باتجاه تحقيق الحرية، وذلك عبر مجموعة من الآليات لتحسين التنمية وتعزيز الديمقراطية، بينما يراه البعض الآخر معوق للنضال من أجل الديمقراطية ومفتت للجهود التي يجب ان تحشد كلها في هذا السبيل. المشكلة الأساسية في العلاقة بين المجتمع المدني والتطور الديمقراطي تكمن في السؤال المطروح في هذا المجال، والذي غالبا ما يكون " هل المجتمع المدني دافع للديمقراطية أم معوق لها؟" والسؤال الصحيح: هل للمجتمع المدني عامل في التحول الديمقراطي، أم أنه نتاج له؟

قائمة المحتويات:

- 3مقدمة
- 5أولا: إشكاليات علاقة المجتمع المدني بالتطور الديمقراطي
- 6ثانيا: المجتمع المدني مفاهيم ورؤى:
- 8ثالثا: المجتمع المدني ومفهوم المجال العام:
- 11رابعا: الحالة المصرية:

هذه الورقة هي ضمن سلسلة غير دورية يصدرها المنتدى، وهي نتاج لورش العمل التي ينظمها ويشارك فيها فريق العمل بالمنتدى، كما أن هذه الأوراق لا تعبر بالضرورة عن رأي المنتدى.

مقدمة

يطرح كثير من الدارسين أن التوسع في نشاط المجتمع المدني في أنحاء كثيرة من العالم العربي في العقود الأخيرة على أنه مدعاة للتفاؤل بشأن فرص المنطقة في التحرر السياسي والتحول الديمقراطي . إذ يقولون بأن "تطوير المجتمع المدني خطوة حاسمة باتجاه تحقيق الحرية، وذلك عبر مجموعة من الآليات لتحسين التنمية وتعزيز الديمقراطية عن طريق جملة أمور، منها:

1. ما يخص التنمية مثل تقديم الخدمات مباشرة إلى الفئات الأكثر فقرا.
2. بناء رأس المال الاجتماعي.
3. تعزيز المساواة من خلال السعي من أجل نصيب أكثر عدالة للثروة الوطنية ومنافع النمو، أو عبر تعزيز الديمقراطية بشكل مباشر من خلال أدوار عديدة، منها:
 - إنشاء وظائف مدنية.
 - الرقابة على سلوك الدولة، وعرقلة سيطرة جماعات المصالح.
 - تعزيز المشاركة السياسية.
 - إفران لقيادة سياسية جديدة.
 - مقاومة الاستبداد وإنشاء ورعاية المؤسسات التي تعزز الثقافة الديمقراطية والمدنية.⁽¹⁾

منذ بداية التسعينات، وخصوصا منذ 11 سبتمبر 2001، بدأ العديد من النظم والسياسيين في الغرب في تبني هذا المفهوم، وقد تبنيوا تطور المجتمع المدني كشرط مسبق للانتقال الديمقراطي، خاصة في الدول العربية⁽²⁾. وطرحوا ذلك من خلال دعم مباشر أو عبر وكالات التنمية الدولية، بمنطق أنه إذا استمرت منظمات المجتمع المدني في الضغط على حكوماتهم الاستبدادية لإجراء إصلاحات ذات معنى، سوف يعم تحول الإرادة السياسية جميع أرجاء المنطقة. ولم يغيب ذلك حتى في الأدبيات اليسارية التي طرحت أن الإصلاح الكلي يتم عبر الإصلاح القطاعي، أي أن تحرير المرأة، وتحسين وضمان حق المواطن في الصحة والتعليم، وتنمية المشاركة،.... الخ من شأنه أن يحدث تحولا ديمقراطيا حقيقيا له أسس وضمانات تخرجه من دائرة المنح السلطوية إلى ديمقراطية مبنية على حق المواطن، تمكنه من الدفاع عن هذه الحقوق، فالحرية من وجهة نظر هؤلاء حق وليس منحة.

United Nations Research Institute for Social , NGOs and Social Development: Changing the Rules of the Game, Civil Society,(1) Alan Fowler

p7,2000.geneva.Development

United Nations Research Institute for Social , NGOs and Social Development: Changing the Rules of the Game, Civil Society,(2) Alan Fowler

p 51,2000.geneva.Development

إلا أن ما لم يقدره دعاة المجتمع المدني هو أن طبيعة تأثير المجتمع المدني يعتمد على السياق السياسي من بين أمور أخرى كثيرة، فإن غياب مؤسسات سياسية قوية وصحية، والصعود في نشاط المجتمع المدني يمكن أن يكون مدعاة للقلق، وقد يعمق ويؤشر على المشاكل السياسية بدلا من تخفيفها. وأن التوسع في المجتمع المدني في هذه الحالة يمكن فهمه كانعكاس وسبب لانهايار فعالية وشرعية الدولة.⁽³⁾

وتبني النشاط المدني بشكل مطلق يمكن أن يفشل في تحقيق الربيع الديمقراطي في الوطن العربي، لأن "أطروحة المجتمع المدني" في هذه الحالة تعاني من مشكلتين:

أولا: لا يوجد تعريف جماعي لمنظمات المجتمع المدني العربي يحدد بدقة مكوناته، وهذه ليست مجرد مشكلة لغوية، على سبيل المثال، اعتبار النقابات والأحزاب جزء من المجتمع المدني يمثل معضلة شديدة للعلماء وحتى النشطاء، حيث أنها في معظم دول المنطقة إما هامشية أو تابعة للسلطة .

ثانيا: إن أطروحة المجتمع المدني تفترض أنه من خلال القوة الجماعية لمطالبها ومصالحها، وقطاع الجمعيات، يمكن إجبار الحكومات الاستبدادية غير الراضية على التحول الديمقراطي. ومع ذلك، فخلال العقدين الماضيين وظفت الدول العربية- على سبيل المثال- استراتيجية للسيطرة على النشاط المدني، بل واستخدامه أحيانا لتكريس سلطاتها. ونتيجة لذلك، فأكثر الانجازات احتفاء في المجتمع المدني العربي لم تمثل تراجعا في النظم الاستبدادية التي ما زالت قوية في إرادتها السياسية وقدراتها المادية على القمع.⁽⁴⁾

حتى فكرة الإصلاح القطاعي لا تخلو من الانتقادات، حيث يراها البعض تفتت القضايا والجهود وتركز على أمور أقل من أن تكون ذات شأن في عملية التغيير الديمقراطي، إلى جانب أنها تطرح القضايا بشكل عكسي، فغياب الديمقراطية ليس نتاجا لغياب هذه الحقوق، إنما غياب هذه الحقوق مرجعه غياب الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذه الانتقادات لا تعني أن المجتمع المدني ليس له دور في عملية التطور الديمقراطي، إنما يعني أنه يجب أن نحدد، ماذا نعني بالمجتمع المدني وما يدخل في نطاقه من مؤسسات وما لا يندرج تحته كمفهوم معبر عن القطاع الثالث الذي لا ينتمي للدولة أو القطاع الخاص، وطبيعة العلاقة بين المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والمجتمع المختلفة، وكيفية التفاعل فيما بينها لنتمكن من توصيف دور المجتمع المدني في عملية التطور المرجو وتفعيل دوره في هذا الإطار.

www.apsanet.org. revolution and civil society. Islamism.(3) Sheri Berman

أولاً: إشكاليات علاقة المجتمع المدني بالتطور الديمقراطي:

المشكلة الأساسية في العلاقة بين المجتمع المدني والتطور الديمقراطي تكمن في السؤال المطروح في هذا المجال، والذي غالباً ما يكون "هل المجتمع المدني دافع للديمقراطية أم معوق لها؟" والسؤال الصحيح: هل للمجتمع المدني عامل في التحول الديمقراطي، أم أنه نتاج له؟ ومن المفيد في هذا المجال تتبع بروز المفهوم ونشأته.

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي، حيث أشار إليه أرسطو باعتباره "مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسيا، أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها.

تطور المفهوم بعد ذلك في القرن الثامن عشر مع تبلور علاقات الإنتاج الرأسمالية، حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع المدني.. فطرحت قضية تمرکز السلطة السياسية وأن الحركة الجمعياتية هي النسق الأحق للدفاع ضد مخاطر الاستبداد السياسي. وفي نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وألا يترك للحكومة إلا القليل.

ظهر المفهوم الحديث من المجتمع المدني في مرحلة التنوير أواخر القرن الثامن عشر على يد مجموعة من المنظرين السياسيين، من توماس باين إلى هيغل، حيث تناولوا مفهوم المجتمع المدني باعتباره موازيا للدولة لكنه منفصل عنها آنذاك، إذ عرفوه بأنه تجمع المواطنين وفقا لمصالحهم ورغباتهم.

عكس هذا التفكير الجديد تغيرات في الواقع الاقتصادي: صعود الملكية الخاصة، والمنافسة في السوق، والبرجوازية. كما نما الطلب الشعبي المتزايد من أجل الحرية، مثلما حدث في الثورات الأمريكية والفرنسية. وفي منتصف القرن 19 تحول انتباه الفلاسفة السياسيين إلى العواقب الاجتماعية والسياسية للثورة الصناعية. وبناء عليه حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني، حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي. وعاد الانتباه مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية من خلال كتابات المنظر الماركسي أنطونيو جرامشي، الذي أعاد الحياة إلى المفهوم لتصوير المجتمع المدني باعتباره نواة خاصة من النشاط السياسي المستقل، وهو مجال حيوي للنضال ضد الاستبداد.

وعلى الرغم من أن جرامشي كان مهتماً بالدكتاتوريات الرأسمالية، إلا أن كتاباته كانت مؤثرة فيمن يقاتلون ضد الديكتاتوريات من جميع الاتجاهات السياسية في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية الذين دخلوا في لواء المجتمع المدني في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين. وهنا برز مفهوم المجتمع المدني في العلوم الاجتماعية الغربية بعد انتهاء الحرب الباردة، عندما استعار علماء الاجتماع المقارن المفهوم من التاريخ

الأوروبي من أجل شرح موجة مستمرة من التحولات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. وكرر ذلك أحد كوادر مدرسة التوكفيلية⁵ الجديدة حين قدم ادعاء بسيطاً وهو : لا ديمقراطية دون مجتمع مدني⁶.

على الرغم من أن أطروحة المجتمع المدني تقوم على بعض الفرضيات مثل أنه في ظل ظروف من الحكم الاستبدادي، وحيوية الحياة التنظيمية والتي تتكون من منظمات طوعية مستقلة عن الدولة، والاقتصاد، والأسرة، يمكن أن تؤدي إلى تحولات ديمقراطية من خلال تحدي الزعماء المستبدية واضطرار الدولة إلى قبول الإصلاحات الليبرالية. ووفقاً للتسلسل الكلاسيكي، سنوات من القمع الرسمي من قبل الدولة الاستبدادية تعد الزناد لإطلاق نوبات تلقائية من النشاط السياسي بين الجماعات المدنية، والذين ينظمون كتلة حرجة من المقاومة ضد النظام. القوة المطلقة لهذا الضغط الشعبي تملّي على النخب الحاكمة تغييرات جزئية ومفاوضات تراكمية تؤدي في نهاية المطاف إلى تحول مؤسسي كامل نحو الديمقراطية الانتخابية. وهناك أدبيات عديدة في العلوم السياسية تتبع دور منظمات المجتمع المدني في انهيار الحكومات الاستبدادية في أمريكا اللاتينية وأوروبا الوسطى والشرقية وشرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. في هذه المناطق سهل المجتمع المدني الديمقراطية عن طريق تقييد تسلط الدولة، تضخيم تكلفة القمع، وحشد الدعم الدولي للإصلاحات. وبحلول منتصف التسعينات كان إجماع الأكاديميين الغربيين وصناع السياسات على أن ظهور مجتمع مدني حيوي يمثل شرطاً لا غنى عنه للديمقراطية.

والمقاومة المدنية لعبت دوراً حيوياً في دفع 50 من أصل 67 من التحولات الحديثة من الحكم الاستبدادي، عبر عدة آليات من المعارضة غير العنيفة، المقاطعة، الاحتجاجات والإضرابات، وغيرها من أشكال العصيان التي أصبحت رموزاً حديثة للتغيير الديمقراطي⁷.

ثانياً: المجتمع المدني مفاهيم ورؤى:

نتيجة لهذا التطور فنحن أمام ثلاثة مفاهيم مختلفة ولكنها في نفس الوقت متكاملة: المجتمع، المجتمع السياسي، المجتمع المدني .

أما المجتمع فهو الإطار الأشمل الذي يحتوى البشر وينظم العلاقة بينهم في إطار اقتصادي اجتماعي محدد، ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها .

في حين أن المجتمع السياسي هو مجتمع الدولة ، والذي يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تسعى للسيطرة أو الضغط عليها. والمجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها

(⁵) نسبة إلى أليكس دو توكفيل حيث طرح في كتابه "الديمقراطية في أميركا" أن قدرة الجمعيات على العمل بشكل عام وعملية تكوين الجمعيات بشكل خاص تساهم في تعزيز أنماط من المدنية في سلوك المواطنين في نظام حكم ديمقراطي.

The middle east review of the international affairs. civil society and democratization in the Arab world. [Sean L. Yom](#), 2005(6)

عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها، ويعتمد تعريف المجتمع المدني على أربعة مقومات أساسية هي:

- الفعل الإرادي الحر أو التطوعي.
- التواجد في شكل منظمات.
- قبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين.
- السعي للحصول على حقوق وليس للوصول إلى السلطة⁽⁸⁾.

الرأي من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التاريخية لنشأته وتطوره ، أن المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها"، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتواضع والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف.

في ظل هذا الإطار العام للمفهوم، وبناء على العناصر الأربعة يمكننا طرح تعريفين للمجتمع المدني، الأول واسع يشمل المنظمات التي تعمل في الساحة بين القطاع العائلي والقطاع الخاص والدولة للتفاوض على المسائل التي تقع في دائرة الاهتمام العام.

وباستعراض الأدبيات، فإن المصطلح يشمل جميع أنواع منظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية والمؤسسات الإعلامية، والمراكز البحثية، فضلا عن منظمات حقوق الإنسان.

والتعريف الثاني هو الذي يضيق من المفهوم، وعليه يتكون المجتمع المدني من الهيئات التي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية. وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الاثنية أو المذهبية أو الدينية . كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية، إذ يستبعد أي مؤسسات ذات صلة بالمجال السياسي مثل الأحزاب، ويعتبر أن مؤسسات المجتمع المدني ليس لها أي صلة بالعمل السياسي، كما يستبعد تلك التي تقوم على أسس مهنية، مثل النقابات أو جماعات المصالح، ويدرج تحت هذه الأخيرة التحركات المطالبة، فيكاد يستبعد كذلك الحركات الاجتماعية التي لا يتوفر لها صفة المؤسسة، ويبقى بذلك في نطاق المجتمع المدني المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي من مؤسسات حقوقية وخدمية، سواء كانت خيرية أو تنموية.

ومن هنا نرى أن حدود المجتمع المدني ملتبسة وتتوقف على المساحة التي يحتلها ضمن حدود المجال العام وعلاقته بباقي مكونات هذا المجال في الإطار الزماني والمكاني. يرى المفكر والمناضل الإيطالي "أنطونيو جرامشي" أن المجتمع المدني ساحة للصراع داخل المؤسسات السياسية والنقابية والفكرية للمجتمع الرأسمالي،

(8) عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني، مكناته وإطاره التنظيمي، مجلة الحوار المتمدن، 2004 العدد 985

تمارس من خلاله الطبقة البورجوازية هيمنتها الثقافية، أو تصعد من خلاله بشائر الهيمنة المضادة للطبقة العامة .

أي هو مفهوم صراعي وليس شأنًا رأسمالياً بحتاً، حيث يتعين على الطبقة العاملة والطبقات الكادحة أن تواجه الأيديولوجية الرأسمالية والثقافية السائدة بثقافة مضادة، مما يعزز استقلالية مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية الإنسان العادي من سطوة الدولة، وقدرته على ممارسة التضامن الجماعي في مواجهتها، مما يمكنه من الضغط عليها والتأثير علي السياسات العامة للدولة .

إن المجتمع المدني عند جرامشي والمجتمع المدني بهذا المفهوم هو أحد أركان الديمقراطية ويلعب دوراً هاماً في بنائها ودعم تطورها، ويمكن أن نتعرف مبدئياً على العلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية من خلال متابعتنا لكافة الجوانب المتعلقة به من حيث تعريف المجتمع المدني ومكوناته ووظائفه، كما يمكن أن نتعرف عليه تفصيلاً من خلال دراستنا للجوانب المشتركة بينهما⁽⁹⁾.

وعلى ضوء ذلك والتجارب التاريخية والمعاصرة والمتمثلة في الثورات الملونة أو حتى تجربة إجهاض المجتمع المدني للانقلاب الذي حدث ضد الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز، يدل على أنه كلما اقترب المجتمع المدني من التعريف الواسع كلما كانت قدرته أكبر على المساهمة في عملية التحول الديمقراطي، وكلما اقترب من التعريف الضيق للمفهوم مثل الحال في العديد من الدول العربية، أو دول أفريقية عديدة كانت تعيش تحت نظم سلطوية، فقدره مؤسسات المجتمع المدني على المساهمة في عملية التحول الديمقراطي محدودة، وغالباً ما يحدث التحول في هذه الدول بناءً على منحة من حاكم استثنائي وصل للسلطة نتاجاً لظروف استثنائية، كما كان الحال في السنغال أو السودان بعد انقلاب سوار الذهب أو استجابة لضغوط خارجية أو نتائج تحولات دولية مثل الحال في أوروبا الشرقية.

ثالثاً: المجتمع المدني ومفهوم المجال العام :

لقد تم إحياء الحوارات والمناقشات العلمية حول مفهوم المجال العام Public Sphere، منذ أن قام "هابرماس" Habermas بنشر كتابه التحول البنائي للمجال العام " Structural Transformation of the Public Sphere " عام 1961م، ولكن ذبوع المفهوم وانتشاره ارتبط بالترجمة الإنجليزية التي صدرت عام 1989م. ويحدد "هابرماس" مفهوم المجال من خلال مجموعة متنوعة من الطرق، حيث يشير إلي أن المجال العام يظهر إلى الوجود من خلال كل حوار يتجمع فيه الأفراد لتشكيل هيئة عامة دون اعتبار للفروق الاجتماعية التي تكون بينهم. ويمكن من خلال قراءة رؤية هابرماس للمجال العام أن نستخلص عددًا من السمات التي حددها، وذلك على النحو التالي :

- المجال العام حيز من حياتنا الاجتماعية، يمكن من خلاله تشكيل ما يشابه من الرأي العام.

- المجال العام ينشأ من الأفراد أصحاب خصوصية ما، يجتمعون معاً ليتناولوا احتياجات المجتمع من الدولة.
- المجال العام هو مجموعة أشخاص يستفيدون من عقلانيتهم وتفكيرهم في مناقشة المسائل العامة. ولقد كان هدف "هايرماس" من استخدام مفهوم المجال العام، الذي هو من اختراع الفيلسوف الألماني "كانط"، هو توصيف الواقع الذي شهدته بعض المجتمعات الأوربية، حينما أشار إلي أن جذور المجال العام ترجع إلي العديد من المؤسسات الاجتماعية في المجتمع الأوربي خلال فترة القرن الثامن عشر، ففي إنجلترا ظهر في المجالات والصحف والمقاهي، وفي فرنسا ظهر في الصالونات الباريسية بعد منتصف القرن، وفي ألمانيا احتل شكلاً متواضعاً في نوادي القراءة، ولقد تطور هذا المجال العام بعد منتصف القرن الثامن عشر ليناقد الأمور والقضايا السياسية التي كانت في الماضي أمورا خاصة بالدولة، وبإدخال القضايا السياسية في دائرة الحوار النقدي ووقف المجال العام ضد الدولة وفي مواجهتها في مرات عديدة، ولكونه مجال المنطق والعقل - الحيز الوحيد للمناقشة والقرار الذي لا يفسده تفاوتات القوة الاجتماعية والسياسية - فإنه قد عكس سلطة جديدة كان على الدولة إدراكها⁽¹⁰⁾.

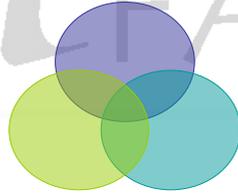
ولقد كانت النتيجة التاريخية للحوارات النقدية التي تضمنها المجال العام، تشكل ثلاث دوائر رئيسية كمجالات فرعية مكونة للمجال العام.

- المجال الاجتماعي social sphere الذي يقوم المواطنون عن طريقه ومن خلال الثقافة والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع من التفاعل إيجابيا أو سلبيا مع الدولة.
 - والمجال المدني civil sphere الذي من خلاله استطاع المواطنون أن يكونوا خارج الدولة كناقدين ومراقبين للدولة بالتعبير عن وجهات نظرهم ورؤيتهم لقضاياهم، وكيفية تعامل الدولة معها على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي.
 - المجال السياسي political sphere والذي ينتظم فيه المواطنون في أحزاب سياسية تمارس دور المعارضة أو تدخل في إطار الدولة من خلال السلطة التشريعية كنواب.
- عادة ما يكون المجتمع المدني هو المجتمع الممثل للمجال المدني وإن كان يتقاطع ويتفاعل مع المجالين الآخرين.

مفهوم المجال العام تطور خلال عصر النهضة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة بناء على حاجة التجار للحصول على معلومات دقيقة عن الأسواق البعيدة، فضلا عن نمو الديمقراطية والحرية الفردية والسيادة الشعبية. وشكل المجال العام مكانا بين الأفراد والسلطات الحكومية حيث يمكن للناس أن يلتقوا ويتناقشوا بشكل عقلاني في الموضوعات الحرجة ذات الشأن العام. مثلت هذه المناقشات موازنة مع السلطة السياسية

من خلال عقد اجتماعات وجهها لوجه في المقاهي والساحات العامة وكذلك في وسائل الإعلام في رسائل وكتب وعن طريق الدراما والفن⁽¹¹⁾.

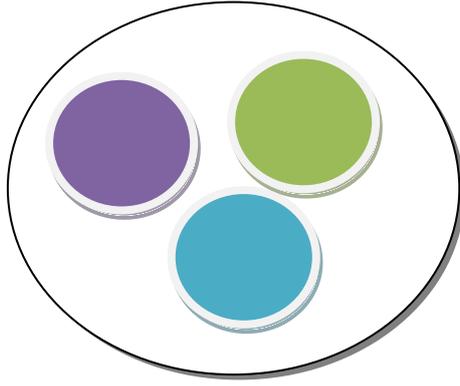
وعليه تشكلت عبر هذا التطور علاقة واضحة بين الدوائر الثلاث المكونة للمجال العام بينها نقاط تقاطع، إلا أنه يظل لكل مجال فرعي عناصره، خاصة التي لا تتداخل مع غيره، ولعل مناطق التماس بين هذه المجالات الفرعية هي المحرك الأساسي للمجتمع نحو الحفاظ على الديمقراطية والحرية المتاحة في المجال العام، والتي بدورها تلعب دوراً في استمرار وضوح هذه العلاقة بين المكونات المختلفة للمجال العام. فاستبعاد الأحزاب السياسية من تعريف المجتمع المدني في هذه الحالة، لا يعني أنها خارج الموضوع تماماً، فالحقيقة أن الأحزاب باعتبارها طليعة لقوى اجتماعية تعبر عن مصالحها وتسعى للوصول إلى سلطة الدولة تهتم كثيراً بمؤسسات المجتمع المدني وتسعى للتجنيد من صفوفها، وبالتالي فإننا نلاحظ وجود مساحة مشتركة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي تشغلها حركة الأحزاب السياسية. وهذه الحالة يكون فيها المجال العام متبلوراً، ويمثل المجتمع المدني أحد الحلقات الهامة في التفاعل بين المجالات الفرعية الثلاثة.



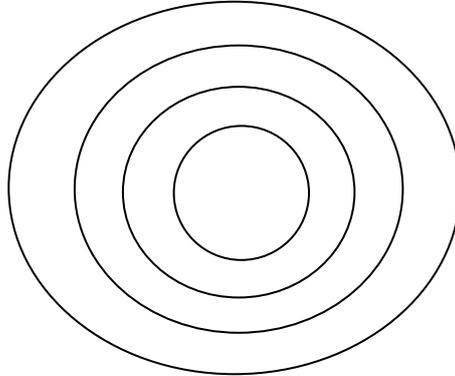
بينما في ظل النظم القمعية والتي يعاني فيها المجال العام من قمع وتتم السيطرة من جانب الدولة على وسائل التعبير المختلفة، وتختصر إمكانات الدولة المختلفة من دينية إلى اجتماعية إلى سياسية في صورة حزب واحد حاكم، أو حزب حاكم وحوله أحزاب صورية، لا يمكننا نفي وجود مجال عام، ففي ظل أكثر النظم شمولية تظل هناك آليات للتعبير ولو عن موضوعات هامشية، ويظل هناك مجال بشكل أو بآخر للتفاعل بين المواطن والدولة، فالقول بالغياب الكامل للمجال العام في أي دولة هو غالباً نوع من أنواع التضخيم الدعائي الذي تستخدمه نظم ضد أخرى ولا يعبر عن الواقع بدقة.

لكن المشكلة الأساسية التي تصيب المجال العام في هذه المجتمعات هو الانفصال الكامل بين الدوائر المختلفة، فقد يسمح بتعبيرات اجتماعية أو دينية أو ثقافية، بل وأحياناً تنظيمات سياسية، لكن مع الحرص من جانب النظم على عدم التداخل أو الترابط بينها، وأن تظل كلها تحت جناح الدولة بشكل أو بآخر، أي يمكننا القول بسيطرة الدولة على المجال العام من خلال فصل مكوناته ومنع التفاعل فيما بينها. ويمكننا هنا أن نصف المجال العام بأنه مجال مجزأ، وهذه الحالة ينزوي فيه المجتمع المدني في إطار المجال الاجتماعي، إذ يقتصر على التعبيرات الثقافية والاجتماعية.

(11) http://en.wikipedia.org/wiki/The_Structural_Transformation_of_the_Public_Sphere#The_Public_Sphere



أما الدول في مراحل التطور الديمقراطي فمشكلتها الأساسية تكمن في أن محاولات التحرك من حالة الدوائر المنفصلة إلى مرحلة خلق مناطق تواصل فيما بين الدوائر، غالباً ما يؤدي إلى ارتباك في هذه المجالات الفرعية المكونة للمجال العام، ويحدث تداخل ما بينها جميعاً في إطار منظومة واحدة، غالباً ما يختلط فيها الديني، والثقافي، والاقتصادي والاجتماعي... الخ لتكون أشبه بدائرة واحدة تتداخل فيها باقي الدوائر، فتصبح العلاقات ملتبسة والتوجهات في المجال العام غير واضحة، والقدرة عن التعبير مرتفعة لكن غير فعالة، نتاج اختلاط المفاهيم والقيم، فلا يمكننا التفريق بين دور المنظمات الأهلية والأحزاب السياسية، ولا نستطيع التعرف على موقع الدين بين الدوائر المختلفة، فيما يمكن أن نطلق عليه المجال العام الملتبس. ويقع المجتمع المدني هنا في ذات الحالة الملتبسة، فنجد منقسماً بين المجالات الفرعية المختلفة ولا يساهم في تفاعلها، بل كذلك لا تتفاعل مكوناته كمجتمع مدني متماسك فيما بينها.



رابعاً: الحالة المصرية:

أكد تقرير الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان حول التجمع والتنظيم في منطقة جنوب المتوسط، أنه لم يحدث سوى «تحسن ضئيل جداً»، وفي بعض الحالات لا يوجد تحسن إطلاقاً في بلدان المنطقة الأورومتوسطية، مشيراً إلى أنه وفي بعض الحالات حدث عكس ذلك، إذ تواصل تدهور قدرة الأفراد على ممارسة الحق في حرية التجمع والتنظيم. وأشار التقرير إلى أنه، وعلى مستوى التشريعات الوطنية، تواصل بلدان شرق وجنوب المتوسط «تقييد» قدرة نشطاء حقوق الإنسان على الانخراط في الجمعيات المعنية بحقوق

الإنسان وحقوق الأقليات، أو في المجموعات التي يشتهه بارتباطها بحركات المعارضة. وبشأن مصر، ذكر التقرير أن الفترة ذاتها شهدت حالة من «التكتم» أحاطت بالاجتماعات المغلقة التي عقدتها وزارة التضامن الاجتماعي بشأن تعديل قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، تجاهلت خلالها الوزارة طلبات تقدمت بها منظمات غير حكومية للمشاركة في هذه الاجتماعات وتبادل وجهات النظر حول تعديلات قانون الجمعيات الأهلية في إطار حملة «حرية التنظيم»⁽¹²⁾.

وأوضح التقرير أن المعلومات التي تسربت إلى وسائل الإعلام بالإضافة إلى تصريحات وردت على لسان الدكتور عبد العزيز حجازي رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية، تشير إلى أن التعديلات المقترحة من شأنها أن تفرض مزيداً من القيود على أنشطة المنظمات غير الحكومية، في مقابل توسيع صلاحيات وسلطات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات غير الأهلية⁽¹³⁾. فلا تزال البيئة اللازمة لمشاركة المجتمع المدني في الحياة السياسية تخضع للقيود، فالقيود والمعوقات المفروضة على الحق في التنظيم تعرقل إنشاء الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والنقابات العمالية، وتضعها تحت وصاية الدولة، خاصة اتحاد العمال. كما تؤكد المنظمات أن مشروع القانون المقترح للمجتمع المدني يشكل قيوداً صارخاً على نشاط الجمعيات الأهلية في مصر بشكل عام وجمعيات ومؤسسات حقوق الإنسان بشكل خاص.

في إطار هذه الوضعية وبناء على العناصر الأربعة التي سبق ذكرها من الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، والتواجد في شكل منظمات، والقبول بالتنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، والسعي للحصول على حقوق وليس للوصول إلى السلطة، فالوضع في مصر من حيث تعريف المجتمع المدني أقرب للتعريف الضيق الذي سبق الإشارة إليه. ويعد ذلك معوقاً أساسياً للمجتمع المدني للمساهمة في عملية التطور الديمقراطي في مصر، فحرية التنظيم هي مبدأ أساسي واستراتيجي، وهذه الحرية هي شرط مسبق للمشاركة السياسية السلمية للشعب وبدون حرية تكوين الجمعيات، لا يمكن أن يكون هناك ديمقراطية، فحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والنقابات هي مفتاح الإصلاح السياسي⁽¹⁴⁾.

لا يمكننا في ظل كل الأحوال نفي دور المجتمع المدني في إشاعة الثقافة المدنية. بهذا المفهوم هو تطوير ودعم للتحول الديمقراطي في نفس الوقت، ويتأكد دور المجتمع المدني في نشر هذه الثقافة من خلال الحياة الداخلية لمؤسساته التي ترعى وتنشئ الأعضاء على هذه القيم وتدريبهم عليها عملياً من خلال الممارسة اليومية⁽¹⁵⁾. كما يجب التأكيد على أن البعض في الوطن العربي قد أخطأ عندما اتخذوا موقفاً سلبياً من الدعوة

(12) بيان صادر عن الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان 2010

http://ar.euromedrights.org/index.php/publications/emhrn_publications/emhrn_publications_2009/3669.html

(13) جريدة المصري اليوم، 14-1-2010

(14) مؤسسة فريديش نولمان، <http://www.fnst-jerusalem.org/ar/2010/02/21/>

(15) عبد الغفار شكر، اثر السلطوية على المجتمع المدني، الحوار المتمدن، 2004، العدد 1023

إلى تقوية المجتمع المدني، لأنهم تصوروا أنه يقتصر فقط على تلك المنظمات غير الحكومية التي تأسست حديثاً في سياق العولمة، ونشطت في بداية تأسيسها وفق أجندة خارجية حددت موضوعاتها مؤسسات التمويل الدولية الرأسمالية ومنظمات غير حكومية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، وغاب عن هؤلاء أن المجتمع المدني يضم العديد من المنظمات الشعبية والجماهيرية، وأنه قائم في المجتمعات العربية منذ أكثر من مائة سنة مع تأسيس الجمعيات الأهلية في القرن التاسع عشر والنقابات العمالية والمهنية في بداية القرن العشرين، وكذلك الجمعيات التعاونية إلى آخر هذه المنظمات التي تدخل في إطار تعريف المجتمع المدني⁽¹⁶⁾.

إلا أنه وفي نفس الوقت، فالمجمع المدني في مصر في وضعيته الحالية التي تقترب به من المفهوم الضيق الذي ينحصر في إطار المؤسسات التنموية والحقوقية، فكما رأينا أنه لا يمكن التعويل عليه في إحداث تحول جذري. إضافة لأنه نتاج ضيق هامش الحرية والإصرار على التلاعب من جانب الفئات المستفيدة بالوضع القائم بهذا الهامش، فتارة يسمح للصحف بنشر كل ما ترغب في نشره ثم يتم تحويل رؤساء تحرير ذات الصحف إلى محاكمات في فترة أخرى.

فالسماح للمنظمات بالعمل وعدم استخدام القانون في متابعتها إلا حين الرغبة أو الحاجة من جانب النظام للقيام بذلك. والسماح بالتظاهر ضد أعلى السلطات في مصر ثم قمع المتظاهرين في أوقات أخرى في حالات قد تكون المظاهرات لموضوعات أقل حدة. كل هذا يؤكد أننا في مرحلة المجال العام الملتبس، ويظهر ذلك في التداخل بين السياسي والاجتماعي، فنجد أحزاباً تقوم بدور مؤسسات مجتمع مدني لا أكثر، كما أن مفاهيم كثيرة لا يتضح موقعها مثل الدين، فهو يستخدم تارة ضمن المجال الثقافي وأخرى في السياسي وأحياناً في الاجتماعي، مما يجعله عرضه للاستخدام لتحقيق المصالح وليس عنصراً من عناصر تطور المجتمع.

كما يظهر ذلك في قيام حركة هنا وتجمع هناك، كلها تبدو مسكونة بهاجس واحد، وهو البحث عن طريق للتعبير والخلوص. بعض هذه الحركات أو التجمعات يعلن صراحة عن توجه سياسي مباشر ويتبنى مطالب عامة تدور حول تغيير النظام السياسي برمته، ومنها حركة مثل «كفاية» و«التجمع الوطني من أجل التحول الديمقراطي». أما بعضها الآخر فيرفع شعارات ظاهراً مهني أو نقابي وتتبنى مطالب تبدو محددة أو حتى محدودة، كالمطالبة باستقلال الجامعات أو باستقلال القضاء وغيرها من الجماعات الكثيرة المماثلة التي ظهرت أخيراً أيضاً، وبكثافة لافتة للنظر⁽¹⁷⁾، وهو ما يظهر حالة تشرذم مكونات المجتمع المدني ما بين الدوائر الفرعية المختلفة للمجال العام.

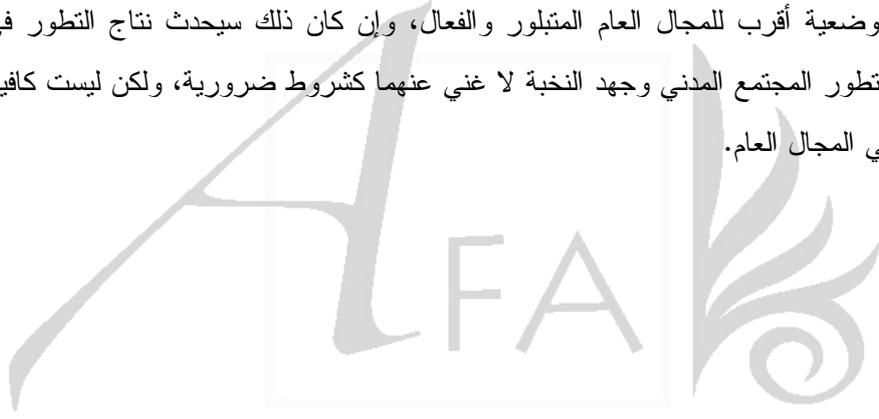
من الصعب أخيراً اعتبار المجتمع المدني في مصر قادراً في ظروفه الحالية أن يقود عملية إصلاح أو تغيير واسعة، ولكنها في كل الأحوال يمثل فرصة هامة لتحقيق مزيد من الإصلاحات، لن تكون جذرية في المستقبل

(16) عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدني، مكوناته وإطاره التنظيمي، مجلة الحوار المتمدن، 2004، العدد 985

(17) د. حسن نافع، المجتمع المدني واستراتيجيات التحول الديمقراطي في مصر، التجديد العربي، 2005، <http://www.arabrenewal.net/index.php?rd=Al&Al0=9246>

المنظور، إلا أن ضغوطها، خاصة الاحتجاجات الاجتماعية والفئوية المتزايدة تؤثر بشكل واضح في أي ترتيبات سياسية جديدة⁽¹⁸⁾، لذلك تمثل هذه الحركات فرصة لتطوير هذه الوضعية من خلال توسيع مفهوم المجتمع المدني بالعمل على استقلالية النقابات ومحاولات تأسيس الحركات الاحتجاجية السائدة في الشارع المصري⁽¹⁹⁾ على غرار تجربة النقابة المستقلة لموظفي الضرائب العقارية عبر مساندة الفكرة ونشرها والتوعية بأهميتها على أوسع نطاق.

فالدور الأساسي للنخبة في هذا المجال هو العمل على تطوير المفاهيم والعلاقات في إطار المجال العام ووضع حد فاصل ومناطق للتفاعل بين المجالات الفرعية المكونة للمجال العام للانتقال من حالة المجال العام الملتبس إلى وضعية أقرب للمجال العام المتبلور والفعال، وإن كان ذلك سيحدث نتاج التطور في الوضع العام، إلا أن تطور المجتمع المدني وجهد النخبة لا غني عنهما كشرط ضرورية، ولكن ليست كافية لإحداث هذا التطور في المجال العام.



(18) عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في العالم العربي بين المطالب الفئوية والسياسية، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تحت الطبع.

(19) لمزيد من المعلومات راجع: تحرير دينا شحاتة، عودة السياسة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، 2010.